



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة التاسعة والعشرون

أبيدجان، كوت ديفوار، 4-8 أبريل/نيسان 2016

نتائج سنة تمكين المرأة والتنمية 2015 باتجاه تحقيق خطة الاتحاد الإفريقي
لعام 2063 في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج الرئيسية لسنة تمكين المرأة والتنمية 2015 باتجاه تحقيق خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063. وهي تقدم القضايا الجنسانية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وتعرض النتائج الرئيسية لقمم الاتحاد الإفريقي في عام 2015. وتعرض الوثيقة بعض إجراءات المتابعة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015 والرسائل الأساسية.

المسائل التي ينبغي لفت عناية المؤتمر الإقليمي إليها

- تعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات الريفية لزيادة فرص المرأة في النمو والتحول الزراعيين الشاملين. وينطوي ذلك على تصميم السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني والتمويل والتنفيذ والرصد.
- تعزيز وصول المرأة إلى سلاسل القيمة الزراعية والأسواق من خلال إنفاذ حقوقها المتعلقة بحيازة الأراضي والعمل اللائق، وضمان وصولها إلى التكنولوجيات والابتكارات المتعلقة بإنتاج الأغذية والصناعات الزراعية واستيعابها، وتلبية احتياجاتها من الخدمات الإرشادية والمالية والتسويقية.
- تنفيذ السياسات والاستثمارات العامة المتكاملة والمتعددة القطاعات التي تضمن حصول المرأة بشكل كامل على الغذاء الآمن والكافي والمغذي، وتعزيز حصولها على الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود أمام الصدمات كشرط مسبق لتحقيق القضاء على الجوع.
- ضمان أن يكون النساء والرجال شركاء على نفس قدم المساواة في المؤسسات الريفية وصياغة القوانين والسياسات والاستثمارات والبرامج.
- دمج الاعتبارات الجنسانية بالكامل في خطط الاستثمارات الزراعية الوطنية والإقليمية وعمليات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وما بعد مؤتمر قمة مالابو، والصندوق الأخضر لأفريقيا.



mp596

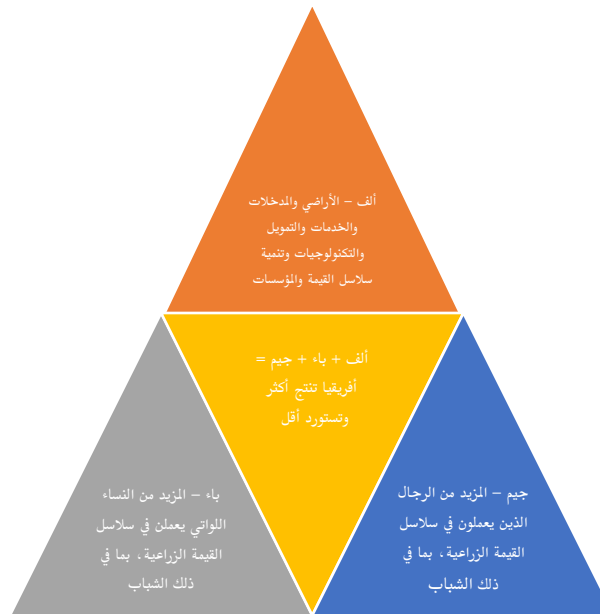
يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً - مقدمة: القضايا الجنسانية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية

1- لا بد من تسخير الإمكانيات الإنتاجية الكاملة لدى النساء والرجال والشباب على طول سلاسل القيمة الزراعية وفي الصناعات الزراعية، لتحقيق أولويات أفريقيا بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، والنمو والتحول الزراعيين المستدامين، وقدرة المنتجات الأفريقية التنافسية، والاستعاضة عن الواردات، المجسدة جميعاً في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

الشكل 1: معالجة القضايا الجنسانية في السرد المتعلق بالنمو والتحول الزراعيين في أفريقيا



المصدر: مقتبس عن تقرير مراجعة القضايا الجنسانية لوزارة الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية نيجيريا الاتحادية، 2013.

2- تساهم المرأة بشكل كبير في النمو الزراعي في أفريقيا: وتمثل النساء حوالي 50 في المائة من القوة العاملة الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى¹. والمرأة هي المسؤولة الأساسية في الأسرة عن تقديم الرعاية الغذائية، والإنتاج، والتخزين، وتنظيف وطبخ الأغذية للاستهلاك، ورعاية رفاه الأطفال الرضع والصغار وكبار السن وغيرهم من أفراد الأسرة. وفي أوقات الصدمات، غالباً ما يصبح دور المرأة في توفير الغذاء والرعاية للأسرة أكثر أهمية بحسب أثر الكارثة وندرة الموارد والمعرفة بشأن استراتيجيات التصدي للكوارث.

3- وتساهم المرأة أيضاً كعامل مآجورة في الصناعات الزراعية. وتمثل المرأة في صناعات تصدير الفواكه والخضر في كينيا 80 في المائة من القوة العاملة في التعبئة والتغليف، بما في ذلك التوسيم ووضع شرائط الترميز للمنتجات؛

¹ منظمة الأغذية والزراعة " حالة الأغذية والزراعة: المرأة والزراعة: سد الفجوة الجنسانية من أجل التنمية"، 2010-2011.

غير أنه غالبا ما يتم توظيف النساء كعاملات بصفة مؤقتة أو عرضية، في حين يهيمن الرجال على الوظائف الدائمة. وهناك 2 في المائة من النساء و28 في المائة من الرجال الذين يعملون في قطاع الطماطم في السنغال يعقود دائمة.²

4- ويقوض عدم المساواة المستمر بين الجنسين أداء القطاع الزراعي في أفريقيا. وتظهر الأدلة أن النساء المزارعات أقل إنتاجية من المزارعين الرجال، لأنهن يفتقرن إلى الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية مثل الأراضي والخدمات والمدخلات والتكنولوجيا. وقد أظهرت دراسة حديثة أجريت في ستة بلدان³ أفريقية أن الفجوة بين الجنسين من حيث الإنتاجية للهكتار الواحد تتراوح بين 23 في المائة في تنزانيا و66 في المائة في النيجر عند المقارنة بين النساء والرجال الذين لديهم قطع أرض مماثلة من حيث الحجم وفي سياقات مماثلة. ويشكل معدل الاستخدام الأدنى للمدخلات الزراعية مثل الأسمدة وخدمات الإرشاد في قطع أراضي النساء، 80 في المائة من الفجوة بين الجنسين من حيث الإنتاجية في ملاوي.⁴

5- ويبين الجدول التالي التباينات بين مساهمة المرأة في الإنتاج والتجهيز الزراعيين، ووصولها إلى الموارد والخدمات في نيجيريا. وبسبب الحواجز الثقافية والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين، قد تواجه النساء المزارعات المزيد من المصاعب في الحصول على خدمات الإرشاد، نظرا إلى النسبة الصغيرة من النساء بين العاملين في مجال الإرشاد. كما أن نسبة التسجيل للوصول إلى الخدمات والموارد أقل أيضا بين المزارعات.

الجدول 1: الفوارق بين الجنسين في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي والوصول إلى الموارد والخدمات في نيجيريا

المجال	المؤشرات	الرجال	النساء
المساهمة في الإنتاج/التجهيز الزراعي	الإنتاج الزراعي	30%	70%
	التصنيع الزراعي	40%	60%
	تربية الحيوانات	50%	50%
الوصول إلى الموارد	ملكية الأراضي	93%	7%
	الحصول على القروض الزراعية	70%	30%
	الحصول على رأس المال من الخدمات المالية الرسمية	99%	1%
	امتلاك حسابات مصرفية	85%	15%
الوصول إلى الخدمات	الحصة بين العاملين في مجال الإرشاد	94%	6%
	تسجيل المزارعين	90%	10%

المصدر: تقرير مراجعة القضايا الجنسانية للوزارة الاتحادية النيجيرية للزراعة والتنمية الريفية، 2013.

² منظمة الأغذية والزراعة - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - منظمة العمل الدولية، Maertens، M.&Swinnen، J.F.M: "هل تحمل سلاسل عرض البستنة العالية القيمة أوجه عدم المساواة بين الجنسين؟" 2009.

³ إثيوبيا وملاوي والنيجر ونيجيريا وتنزانيا وأوغندا.

⁴ البنك الدولي، "تسوية الفرص: تحسين الفرص المتاحة للمزارعات في أفريقيا"، 2014.

6- هناك العديد من البلدان الأفريقية التي التزمت بتحقيق أهداف القضاء على الجوع بحلول عام 2025، والحق في الغذاء، والحد من سوء التغذية ومن الفاقد والمهدر من الأغذية أيضاً. وإن حالة المرأة ووضعها من العوامل الهامة للقضاء على الجوع وسوء التغذية عند الأطفال وعلى مستوى الأسرة. ويضمن الوضع التغذوي المناسب للأمهات (قبل الولادة وبعدها) الرفاه التغذوي لأطفالهن الرضع، وخاصة خلال الأيام الألف الأولى الحرجة من حياتهم (من الحمل وحتى الثانية من العمر). ويشكل فقر الدم الناجم عن النقص في الحديد عند الولادة، أحد أهم أسباب الوفيات عند الأمهات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعلى سبيل المثال في توغو، يقدر معدل فقر الدم في المجموعة التي تتراوح الأعمار فيها بين 15 و49 سنة، بنسبة 20 في المائة للذكور و48 في المائة للنساء، ويعاني منه 64 في المائة من الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و49 سنة.⁵

7- ويشكل مستوى التعليم عند الأمهات أحد أهم العوامل للحالة التغذوية للأطفال. وتنخفض مخاطر سوء التغذية المزمّن والحاد، ونقص الوزن، وفقر الدم، بين الرضع والأطفال بشكل ملحوظ عندما يكون مستوى التعليم مرتفعاً لدى الأمهات.

الجدول 2: تأثير مستوى تعليم الأمهات على الحالة التغذوية للأطفال في توغو

المؤشرات	لا يوجد أي مستوى تعليم	تعليم ابتدائي	تعليم ثانوي أو عالٍ
سوء التغذية المزمّن بين الأطفال الذين هم دون الخامسة من العمر	33%	25%	18%
سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين هم دون الخامسة من العمر	9%	-	5%
نقص الوزن دون الخامسة من العمر	21%	13%	10%
فقر الدم — من 6 إلى 59 شهراً	74%	73%	61%

المصدر: بيانات من المسح الديموغرافي والصحي في توغو، EDST_III، 2014

8- يؤدي النقص في البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر إلى وجود ثغرات هامة في مجال السياسات والاستثمار، بسبب العوائق التي تواجه قياس الفوارق بين الجنسين ووضع خطوط الأساس ورصد التقدم المحرز. ولا تزال البيانات الأساسية المتعلقة بملكية الأراضي وإدارتها والوصول إلى خدمات الإرشاد والتكنولوجيا والابتكار والوظائف اللائقة والحماية الاجتماعية محدودة. فعلى سبيل المثال، تم جمع البيانات المصنفة بحسب جنس القيميين

⁵ بيانات من المسح الديموغرافي والصحي في توغو، EDST-III، 2014

على إدارة قطع الأراضي في 6 بلدان فقط من أصل 14 بلدا أفريقيا خلال إجراء تعداد زراعي في دورة عام 2010 للتعداد العالمي للزراعة.

9- وستسفر معالجة الفجوات بين الجنسين في مجال الزراعة عن منافع اقتصادية واجتماعية كبيرة، نظرا للأثر المضاعف لمجموعة واسعة من الأبعاد، من الأمن الغذائي والتغذية إلى الحد من الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وهناك العديد من العوامل الخارجية الإيجابية المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي برامج التغذية المدرسية إلى إبقاء الفتيات في المدارس، بما أن الأولياء أكثر استعداداً لإبقائهن في المدرسة، وبالتالي يوفر ذلك لهن فرصاً أفضل للهروب من الزواج المبكر والحمل.

10- وقد وضع الاتحاد الأفريقي خطة هامة لمعالجة القضايا الجنسانية وتمكين المرأة، بما في ذلك: بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا⁶ في عام 2003؛ والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا في عام 2004⁷؛ وعقد المرأة الأفريقية (2010-2020)⁸، وصندوق المرأة الأفريقية⁹؛ وإعلان أديس أبابا بشأن "الإسراع في تنفيذ منهاج عمل بيبكين - نحو تغيير تحولي للنساء والفتيات في أفريقيا" الذي اعتمد في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 خلال عملية الاستعراض الإقليمية لبيكين +20. كما أن البلدان الأفريقية قد صادقت على الوثائق العالمية، أو اعتمدها، مثل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الإضافي؛ و"الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني"، ومبادئ الاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية التي اعتمدها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2012 و2014، على التوالي، مع أحكام صارمة تتعلق بالمساواة بين الجنسين.

11- وتتعترف منظمة الأغذية والزراعة بمركزية المساواة بين الجنسين بالنسبة لولايتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي للجميع، من خلال رفع مستويات التغذية وتحسين الإنتاجية الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الأرياف. وتهدف سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين، التي أقرت في عام 2012، إلى تعزيز المساواة بين أصوات المرأة والرجل، ووصولهم إلى الموارد والخدمات في مجال الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية المستدامين.

⁶ وثيقة مؤتمر الاتحاد الأفريقي AU/Dec.19(II)

⁷ وثيقة مؤتمر الاتحاد الأفريقي AU/Dec.12 (III)

⁸ وثيقة مؤتمر الاتحاد الأفريقي AU/Dec. 229 (XII)

⁹ وثيقة مؤتمر الاتحاد الأفريقي AU/Dec. 277(XIV)

ثانياً - لمحة عامة عن سنة تمكين المرأة والتنمية 2015 باتجاه

تحقيق خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063

12- قدمت سنة تمكين المرأة والتنمية 2015 باتجاه تحقيق خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 فرصاً هامة للاستفادة من سنة الزراعة والأمن الغذائي 2014. وقد دعا إعلان مالابو بشأن "التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل كسب العيش" الذي اعتمد في يونيو/حزيران 2014، إلى توفير الدعم العام المدروس والمستهدف لمشاركة المرأة والاستفادة بصورة مباشرة من فرص النمو والتحول لتحسين حياتها ومعيشتها. وقد أكد مؤتمر قمة يناير/كانون الثاني 2015 على ضرورة تعزيز الدعم لصغار المزارعين والنساء والشباب، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية الشاملة، وتفضيل الأسواق الإقليمية، وتعزيز حوكمة الموارد الطبيعية.

13- وأبرز الإعلان بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة في أفريقيا¹⁰، الذي اعتمد خلال مؤتمر قمة يناير/كانون الثاني، معدلات النمو الاقتصادي المستدامة والعالية. ومع ذلك، فإن هذه المعدلات لا تترجم إلى خلق فرص عمل مناسبة، للمساهمة في الحد بشكل كبير من البطالة والعمالة الناقصة والفقر. ويتضح ذلك من المستوى العالي جداً للعمالة الناقصة الهيكلية المرتبطة بالحماية الاجتماعية المحدودة، وانخفاض الإنتاجية والقدرة على توليد الدخل، وسوء الظروف الصحية والسلامة المهنية، التي تؤثر بشكل خاص على النساء والشباب في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الريفية.

14- وأكد الإعلان من جديد على الالتزام بالحد من البطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء، بما لا يقل عن 2 في المائة سنوياً على مدى العقد المقبل، وطلب من الدول الأعضاء وضع حد أدنى من حزم برامج الحماية الاجتماعية للسكان المستضعفين مع أهداف وجدول زمنية ومؤشرات أداء محددة. كما دعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين مستوى شمولية النمو والإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية واستهداف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي، بصفتها المصادر الرئيسية لخلق فرص عمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص.

15- واعتمد مؤتمر قمة يونيو/حزيران 2015 إعلان سنة تمكين المرأة والتنمية 2015 باتجاه تحقيق خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063،¹¹ الذي يحدد برنامجاً طموحاً لتعزيز مساهمة النساء والاستفادة من سلاسل القيمة الرسمية للزراعة والصناعات الزراعية. وقد شدد على أهمية مشاركة القطاعات المتعددة والملكية المشتركة للخطة التحويلية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الزراعة والعلوم والتكنولوجيا والبنية التحتية والطاقة والتمويل والتجارة

¹⁰ وثيقة مؤتمر الاتحاد الإفريقي AU/20(XXIV)

¹¹ وثيقة مؤتمر الاتحاد الإفريقي AU/Decl.1(XXV)

والصناعة. كما أنه اعترف أيضا بالأدوار والمسؤوليات التكميلية للقطاع العام والشركات الخاصة ومراكز الدراسات الأفريقية والحركات الشعبية وسيدات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

16- ويدعو الإعلان الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى زيادة المكننة والابتكار التكنولوجي والتعليم وتنمية المهارات عند المرأة وتكثيف إدماجها المالي في الأعمال الزراعية وتمكينها من المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة في مجال الأعمال الزراعية وسلاسل القيمة الزراعية. وهناك بعد رئيسي آخر هو إعمال حقوق المرأة في الأصول الإنتاجية بما فيها الأراضي ووصولها إلى عمليات المشتريات العامة في الأعمال التجارية الزراعية. ويدعو الإعلان المؤسسات المالية إلى أن تكون لديها حصص بنسبة 50 في المائة كحد أدنى لتمويل النساء حتى تنمو أعمالهن من أعمال متناهية الصغر إلى أعمال كبيرة. كما يؤكد الإعلان على ضرورة إدماج المؤشرات التي تراعي المنظور الجنساني في إطار نتائج البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لإعلان ملابو، والتأكد من أن منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية تشجع على تمكين المرأة في سلاسل القيمة للأعمال التجارية الزراعية وسلاسل القيمة الزراعية.

17- وأقر مؤتمر قمة يونيو/حزيران موضوع الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي ستعقد في أديس أبابا على النحو التالي: "2016، السنة الأفريقية لحقوق الإنسان، ولا سيما، مع التركيز على حقوق المرأة". ويوفر هذا الموضوع سبلا هامة لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق المرأة في الحصول على الغذاء والأرض والعمل اللائق.

18- وأطلق مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الخامس والعشرون "حملة الاتحاد الأفريقي لحصر مجرفة اليد بالمتحف" في 14 يونيو/حزيران 2015 في جوهانسبرج. وتسعى خطة عمل 2063، في إطار تطلعها رقم 1 بشأن "أفريقيا مزدهرة بفضل النمو الشامل والتنمية المستدامة"، إلى "زراعة حديثة ومنتجة وجذابة، باستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعرفة الأصلية"، كما أنها تنص على أن "المجرفة اليدوية ستختفي بحلول عام 2025".

ثالثاً - إجراءات المتابعة من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات بالمساواة بين الجنسين

في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015

19- حفزت خطة التنمية لما بعد عام 2015 اهتماما كبيرا بالحاجة الملحة لمعالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين والتوزيع غير المتكافئ للقدرة والفرص والثروة والسلطة والأصوات. ومن الأولويات الأساسية خلق أطر سليمة للسياسات على جميع المستويات، على أساس استراتيجيات التنمية المراعية للفقراء وللمنظور الجنساني، لدعم تسريع الاستثمار في إجراءات القضاء على الفقر.

20- ويسعى الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر إلى ضمان تمتع الرجال والنساء جميعاً بحقوق متساوية في ما يتعلق بالموارد الاقتصادية، والوصول إلى الخدمات الأساسية والتكنولوجية والمالية، وملكية الأراضي والسيطرة عليها وغيرها من أشكال الممتلكات والموارد الطبيعية. ويعالج الهدف 2 المتعلق بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين

التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، على وجه التحديد، الاحتياجات الغذائية للفتيات المراهقات، والنساء الحوامل والمرضعات. ويهدف إلى مضاعفة، الإنتاجية الزراعية ودخل النساء وصغار منتجي الأغذية، من خلال وصول آمن وعلى قدم المساواة إلى الأراضي والمعرفة والخدمات المالية والأسواق وفرص القيمة المضافة والعمالة غير الزراعية، بحلول عام 2030.

21- ويدعو الهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى الاعتراف بأعمال الرعاية من غير أجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني. وإن مشاركة المرأة وقيادتها على جميع مستويات صنع القرار أمر ضروري أيضاً.

22- وتتماشى إجراءات منظمة الأغذية والزراعة مع هذه الالتزامات من خلال دعم مشاركة المرأة بالكامل وبشكل مربح في سلسلة القيمة وتنمية الأعمال التجارية الزراعية، وتشجيع مشاركتها في الزراعة التعاقدية وفرص العمل اللائقة، وتعزيز حقوقها في حيازة الأراضي، وتحسين فرص حصولها على الخدمات المالية والمهارات التجارية والتقنيات والابتكارات للصناعات الزراعية. كما تعمل المنظمة على تدعيم قدرات الحكومات والمؤسسات الريفية لتعزيز قدرة المزارعات على الصمود والحماية الاجتماعية لهن.

23- ويوصى بالإجراءات التالية من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015، وتماشياً مع نتائج سنة الاتحاد الأفريقي 2015:

- تعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات الريفية لتوسيع فرص المرأة في النمو والتحول الزراعيين الشاملين. وينطوي ذلك على تصميم السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني، والتمويل والتنفيذ والرصد.
- تعزيز وصول المرأة إلى سلاسل القيمة الزراعية والأسواق من خلال إنفاذ حقوقها المتعلقة بحيازة الأراضي والعمل اللائق، وضمان وصولها إلى التكنولوجيات والابتكارات المتعلقة بإنتاج الأغذية والصناعات الزراعية واستيعابها، وتلبية احتياجاتها من الخدمات الإرشادية والمالية والتسويقية.
- تنفيذ السياسات والاستثمارات العامة المتكاملة والمتعددة القطاعات التي تضمن تمتع المرأة بشكل كامل بالغذاء الآمن والكافي والمغذي، وتعزيز حصولها على الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود أمام الصدمات كشرط مسبق لتحقيق القضاء على الجوع.
- ضمان أن يكون النساء والرجال شركاء على نفس قدم المساواة في المؤسسات الريفية وصياغة القوانين والسياسات والاستثمارات والبرامج.
- دمج الاعتبارات الجنسانية بالكامل في خطط الاستثمارات الزراعية الوطنية والإقليمية، وعمليات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وما بعد مؤتمر قمة مالابو، والصندوق الأخضر لأفريقيا.

رابعاً- الرسائل الرئيسية

- عندما تتمتع المرأة بنفس فرص وصول الرجل إلى الموارد والأصول والخدمات والفرص الاقتصادية، فإنها تصبح قوة دافعة رئيسية لمكافحة الفقر في الأرياف والجوع وسوء التغذية.
- إن الاستثمار في المرأة على امتداد سلاسل القيمة الزراعية هو أمر ذكي وهو الأمر الصواب لتحقيق الازدهار في المجتمعات الريفية ومجتمعات يتساوى فيها الجنسين في أفريقيا. ومقابل كل دولار يُستثمر في المرأة، هناك أرباح هائلة تتمثل في التغلب على الجوع وسوء التغذية والفقر وتوليد الثروات للمزارعين.
- ينبغي خلق الظروف المواتية للمرأة لكي تؤدي دوراً أكبر في صنع القرار في مجال الزراعة الأسرية والنظم الغذائية وإدارة الموارد الطبيعية.
- إن مسائل التكنولوجيا أمر هام لإطلاق إمكانات النساء والرجال والفتيات والفتيات بشكل كامل، والمساهمة والاستفادة على نفس قدم المساواة في النمو الزراعي والتحول في أفريقيا.
- هناك إجماع واسع بشأن الحاجة الملحة للاستثمار في المزارعات ومصنعي الأغذية وأصحاب الأعمال التجارية الزراعية من النساء. وقد حان الأوان لتنفيذ الوعود.

لائحة الوثائق التي تم الرجوع إليها

- سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين: تحقيق أهداف الأمن الغذائي في الزراعة والتنمية الريفية، 2013
- منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة: المرأة والزراعة، سد الفجوة الجنسانية من أجل التنمية"، 2010-2011
- البنك الدولي، "تسوية الفرص: تحسين الفرص المتاحة للمزارعات في أفريقيا" 2014
- وزارة الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية نيجيريا الاتحادية، تقرير مراجعة القضايا الجنسانية، 2013
- منظمة الأغذية والزراعة - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - منظمة العمل الدولية، Maertens، M.&Swinnen، J.F.M: "هل تحمل سلاسل عرض البستنة العالية القيمة أوجه عدم المساواة بين الجنسين؟"، 2009
- معهد دراسة الجوع، "أثر مراعاة المنظور الجنساني على العملية السياسية المتعلقة بالحق في الغذاء: حالة السنغال وتوغو"، 2015
- إعلانات مختلفة اعتمدتها مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي